غموض يشوب موقف علاوي من مجلس السياسات

دولة القانون غير معني بتخلّي زعيم العراقية عن منصبه

□ بغداد / المدى

تتواصل محاولات من قيادات القائمة العراقية واعضاء فيها لإقناع رئيس القائمة إياد علاوي بالتراجع عن قراره التخلي عن رئاسة مجلس السياسات الإستراتيجية العليا. وفي الوقت الذي يؤكد بعض أعضاء القائمة أن علاوي قريب جدا من المجلس وسيعدل عن قراره، ينفي آخرون هذا الأمر مؤكدين أن الأسباب التي دفعته لاتخاذ قراره مازالت قائمة وحمّلوا ائتلاف دولة القانون مسؤولية الأمر، لكن الأخير وبحسب عضو فيه يؤكد انه غير معني بقرار علاوي.

النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني نفت تراجع علاوي عن قراره. وقالت: "إن رئيس القائمة تخلّى عن رئاسة المجلس الوطني للسياسات العليا لأسباب تتعلق بعدم التزام الكتل السياسية بالاتفاقات، وهذه الأسباب مازالت حاضرة ولا اعتقد أن هناك مبررا يجعل علاوي يتراجع عن قراره". وأضافت الدايني أن الكتل السياسية وعلى رأسها ائتلاف دولة القانون اتبعت أسلوب التسويف والمماطلة تجاه إقرار قانون المجلس الوطني للسياسات العليا لعدم رغبتها في إقراره بالأساس". واستبعدت الدايني أن يتراجع علاوي عن قراره لان الأسباب التي أجبرته على هذا القرار لم تزل مطلقا مادامت رغبة الكتل السياسية بتشكيل المجلس الوطني غائبة.

وبينت أن القضية بالأساس لا تتعلق بإقناع علاوي في التراجع عن القرار من عدمه، إنما تتعلق بصدور مجلس استشاري بنسبة وتنفيذي بنسبة أخرى وبصورة قانونية، ويقرّ في مجلس النواب، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تجعل رئيس القائمة العراقية يعود ويترأس المنصب. واستدركت: لكن هذا الأمر لم يحصل إطلاقا لأن ائتلاف دولة القانون كان ينتظر هذه القرار من إياد علاوي حتى يعتبر مجلس السياسات في حكم المنتهي. وكان النائب عن القائمة العراقية عبد الخضر الطاهر قد أكد أن رئيس القائمة إياد علاوي رفض رئاسة المجلس الوطني للسياسات العليا لكن العراقية لم ترفض علاوي لهذا المجلس لذلك تم إقناعه بتولي هذا المجلس. وأضاف الطاهر أن علاوي سيتولى رئاسة المجلس الوطني بعد إقراره داخل البرلمان وسيكون بالصيغة التي تريدها العراقية وقراراته فعاله ومحققا للشراكة الوطنية.

تأتي تصريحات الطاهر بعد ساعات من إعلان النائب عن ائتلاف العراقية زياد الذرب الذي كشف فيه عن وجود اجتماعات في عمان بين قادة العراقية ورئيسها إياد علاوي لإقناع الأخير بالتراجع عن قراره بشأن المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية. وقال الذرب في تصريح صحفي أن المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية استحقاق انتخابي وليس استحقاقا شخصيا. وأضاف الذرب أن إياد علاوي من الشخصيات القوية التي تستطيع أن تدير هذا المجلس بشدة وأن تحقق الشراكة في إدارة الدولة ورسم السياسات العليا للبلد، مشيراً إلى وجود اجتماعات تعقد في عمّان بين قادة العراقية ورئيسها علاوي لإقناعه في العدول عن هذا القرار. وأشار إلى أن علاوي رفض هذا المجلس بسبب تنصل دولة القانون عن جميع الاتفاقيات السياسية وعدم إيمانهم بالشراكة الحقيقية وكذلك وقوف الأمريكان مع دولة القانون لذلك قرر التخلي عن هذا المنصب الذي كان الأساس في تشكيل الحكومة.

وكان رئيس القائمة العراقية إياد علاوي، قد أعلن تخليه عن رئاسة المجلس، قائلا: أعلن أنني أرفض أن أكون في رئاسة مجلس السياسات أو عضواً فيه، برغم إن هذا المجلس هو من الاستحقاقات الانتخابية وإقراره جاء مستنداً إلى التوافقات السياسية.

في المقابل رفض عضو ائتلاف دولة القانون عدنان السراج اتهامات الدايني، مؤكدا أن ائتلافه غير معني بانسحاب إياد علاوي من مجلس السياسات أو تراجعه عن القرار. وقال السراج لـ "المدى" إن ائتلاف دولة القانون غير معني بالوضع الداخلي للقائمة العراقية لان القضية تتعلق بمجلس السياسات العليا وفيما إذا اقر داخل مجلس النواب وأعطيت له صيغة قانونية. وتابع أن دولة القانون يريد أن يقرّ مجلس السياسات داخل البرلمان وبصيغة قانونية وليس لديه أي اعتراض على شخص إياد علاوي وعلى اي شخص آخر يتولى المجلس. مشيرا إلى أن قضية عدول اياد علاوي عن قراره لا تعني شيئا لنا لان خلافنا ليس على من يترأس المجلس انما على صيغة المجلس. ولفت السراج إلى أن إياد علاوي أعلن تخليه عن المجلس للمرة الثانية وانه أراد من هذه الخطوة توجيه رسالة إلى أعضاء قائمته وليس إلى ائتلاف دولة القانون أو التحالف الوطني لان تصرفات اعضاء قائمته لم تنسجم مع طموحات وخطط علاوي خصوصا بعد التحرك الأخير لأسامة النجيفي ورافع العيساوي وجمال الكربولي باتجاه تعزيز الشراكة الوطنية والتعاون بين الجهات السياسية. وبيّن أن علاوي أراد إيصال رسالة الى قيادات وأعضاء قائمته بانه غير راض عن تصرفاتهم واتخذ هذه الخطوة.

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي جدد الخميس الماضي، رفضه ترؤس المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا، مؤكدا أن سياسات الحكومة الحالية "الارتجالية" وسط الفساد المستشري تسير بالعراق نحو "هاوية خطيرة".

ويعتبر تخلي علاوي عن مجلس السياسات العليا هو الثاني من نوعه حيث أعلن في الثاني من آذار الماضي، تخليه عن رئاسة المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا بسبب "مماطلة" رئيس الحكومة نوري المالكي بتشريع المجلس وتنفيذ الاتفاقات التي انبثقت من طاولة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، فيما أكد مكتبه الإعلامي أن هذه الخطوة لا تعني انسحاب القائمة العراقية من العملية السياسية.

وكان من المقرر أن تتضمن جلسة مجلس النواب الـ٣٥ من السنة التشريعية الثانية التي عقدت الخميس الماضي (٦ تشرين الأول الحالي) القراءة الثانية لقانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، فيما أكدت اللجنة القانونية أن مناقشة القانون أجلت لعدم تقديم تقريرها بشأن مخالفة قانون مجلس السياسات للدستور.

كتابة على الحيطان

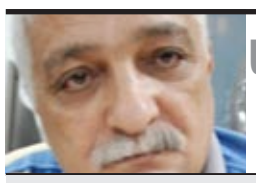

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

لا تخذلوا الشعب السوري

بالأمس كتبتُ عن ضرورة نفض اليد نهائيا من المراهنة على الجياد الهرمة المنهارة لنظام بشار البعثي وعدم مدّ أي نوع من أنواع الدعم له تحت أي مسميات بما في ذلك بند البروتوكولات الدبلوماسية. واليوم أطالب كعراقي تدور أحداث مهمة على تخوم حدود بلاده وتؤثر لاحقا على علاقاته الخارجية، بعدم التفرج على المذبحة التي يتعرض لها الشعب السوري الشجاع وهي مشابهة باختلاف التفاصيل للمذبحة التي نفذها صدام ضد الانتفاضة الشعبية الآذارية عام ١٩٩١ والتي ظلت الأنظمة العربية تتفرج عليها من باب التسلية، بل أن البعض صفّق له وهو يرفع رايات الانتصار العروبي الكبيرة فوق جثث ثوار العراق!!

المطلوب ليس إرسال الأسلحة والرجال ولا حتى المال، حتى لا يقال عن ثورة الشعب السوري إنها طائفية أو إنها نتاج مؤامرة امبريالية عالمية، وبالتالي فأن الجميع سيرتجف هلعا من تهديدات وزير الخارجية السوري وليد المعلم لكل من يدعم الثورة السورية أو يعترف بمجلسها الوطني. وهي تهديدات كانت موضع تندر وسخرية من الآخرين.

إن القرار الشجاع الذي اتخذه ثوار ليبيا في الاعتراف بالمجلس الوطني السوري المعارض وإغلاق السفارة السورية في طرابلس، هي نموذج معقول لرفع الروح المعنوية لثوار سوريا.

ماذا خسر ثوار ليبيا من موقفهم هذا؟ لاشيء طبعا، بل الأصح أنهم كسبوا الشعب السوري الثائر واحترام شعوبهم لمواقفهم الجريئة. إذا حسبناها بحساب المصالح فلا شيء للنظام السوري بإمكانه أن يقدمه، فهو اقتصاديا منهار وسياسيا يبحث عن منقذ له من ورطته مع الشعب، حتى أن روسيا، الذي سيسجل لها التأريخ عارا في مواقفها السياسية، طالبت من بشار الأسد، بعد أن اتخذت فيتو العار المشهور مع الصين، ان يسارع إلى تنفيذ وعوده في الإصلاح.

ولمن يريد أن يقرأ مستقبل الأحداث بنظرة ثاقبة بعيدة عن مخاوف وهواجس الأفكار الدونية عن الطائفية، فان سقوط نظام بشار البعثي وانتصار الثورة السورية سيشكل ضمانا أكيدا لحدودنا مع سوريا من كل أشكال التدخلات ودعم التنظيمات الإرهابية مما يتيح لنا وقتا ثمينا للاستراحة من جبهة نظام البعث التي أرهقتنا وشكلت عبئا ثقيلا على العملية السياسية والأمنية معا منذ سقوط صدام عام ٢٠٠٣.

إذا كان الموقف الرسمي محفوفا بهواجس وجود العراقيين الكثيف في سوريا فان النظام لا يستطيع أن يفعل شيئا لهم وهو غارق في أزمته إلى النهاية وسيؤجج الرأي العام عليه والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي إلا أذا كان غباؤه السياسي يزيّن له فتح جبهة جديدة عليه غير قادر على التحكم بالرياح التي قد تأتي منها، وتجربتنا خير برهان فيما يتعلق بمنظمة مجاهدين خلق الإيرانية، التي قامت الدنيا ولم تقعد بسببهم ولم تستطع الحكومة العراقية أن تفعل شيئا لهم.

نقول إذا كان الموقف الرسمي العراقي محكوما بحسابات ضيقة فأن القوى السياسية مدعوة قبل غيرها إلى التضامن مع الشعب السوري في ثورته الشجاعة وهي تكنس في طريقها قلعة أخرى من قلاع الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة.

خمسة آلاف مسؤول حكومي زوّروا شهاداتهم الدراسية

دوائر الحكومة تمتلئ بموظفين غير مؤهلين وقسمٌ منهم لم ينهِ دراسته الابتدائية

□ عن: نيويورك تايمز

على مدى سنتين كان معاون عميد إحدى الكليات في اكبر الجامعات العراقية، الأستاذ الدكتور رهيف العيساوي، يتلقى تهديدات من احد ضباط الشرطة يطلب فيها وثيقة مزوّرة تؤيد كون الضابط المذكور قد تخرج من الجامعة وإلا فان مصيره الاعتقال أو حتى القتل. رفض الأستاذ رهيف ذلك، و في آخر أيام الامتحانات النهائية قام الضابط بتنفيذ تهديداته وألقى الأستاذ الجامعي في السجن بعد ضربه.

منذ زمن بعيد والشرطة العراقية تقوم بتوجيه الإهانات للمدنيين والاعتداء عليهم بالضرب، سواء في عهد صدام حسين أو خلال سنوات الاجتياح الأميركي للعراق منذ عام ٢٠٠٣. إلا أن ضرب أستاذ في الجامعة أو ما شابه ذلك في الأشهر الأخيرة يمثل مشكلة متنامية تتلخص في أن هذا البلد المنهك عليه أن يواجه تزوير الشهادات. في العام الماضي كشف تحقيق برلماني أن هناك أكثر من خمسة آلاف مسؤول في الحكومة العراقية قد كذبوا بشأن تحصيلهم الدراسي من بينهم وزراء في الحكومة وأعضاء في البرلمان.

مثل الكثير من البلدان النفطية في الشرق الأوسط، فان العراق يستخدم إيراداته النفطية لتوظيف المواطنين في الدوائر الحكومية، على الأغلب، وهو ما لا يحتاج إلى كثير من الجهد. بعد أن قامت الولايات المتحدة بإسقاط صدام حسين، هرب الآلاف من العراقيين الحاصلين على شهادات دراسية عليا إلى خارج العراق تاركين وظائفهم الحكومية، أما من بقي منهم داخل البلد فقد تم إبعاده أو طرده من العمل الحكومي.

سكان الأرياف توافدوا بأعداد كبيرة إلى بغداد أثناء إعادة بناء الحكومة على أمل أن يصبحوا موظفين فيها بعد زيادة رواتب الموظفين. المشكلة التي يواجهها هؤلاء المواطنون هي أن القانون العراقي الذي يعود إلى ما قبل صدام حسين يحتم على العاملين في الدوائر الحكومية أن يكونوا حاصلين على مستويات معينة من التعليم. الكثير من الباحثين عن العمل لدى الحكومة بعد ٢٠٠٣ يفتقرون إلى الشهادات الدراسية المناسبة، إلا أنهم تمكنوا من استغلال تلف الكثير من الوثائق العامة بعد سقوط حكومة صدام. فأخذ الكثير من العراقيين يضغطون على إدارات المدارس والكليات من اجل توقيع وثائق تؤيد كونهم متخرجين من مدارس أو كليات لم يدرسوا فيها أبدا من قبل.

بعض إدارات المدارس والكليات قاومت تلك الضغوط، إلا أنهم بدأوا يتعرضون للتهديد كما حصل مع الدكتور العيساوي. من جانب آخر بدأت دوائر الحكومة تمتلئ بموظفين غير مؤهلين وحتى أن قسما منهم لم ينه دراسته الابتدائية. تقول عالية نصيف، عضوة في البرلمان العراقي وعضوة لجنة النزاهة فيه "هذا يعتبر سببا كبيرا في عدم تقدم العراق".

لقد انتشر تزوير الشهادات الدراسية بحيث أن البرلمان يدرس الآن مقترح قانون يحكم على من يكذب بشأن تحصيله الدراسي بالسجن لمدد تتراوح ما بين ٦ إلى ١٢ سنة، وإعادة المبالغ كافة التي تسلمها أثناء توظيفه من خلال شهادات دراسية مزورة. كما أن المقترح يوفر عفوا عن موظفي الدرجات الدنيا الذين يقرون باستخدامهم تأييدات او شهادات دراسية مزورة.

عاد الدكتور العيساوي إلى العراق من ليبيا عام ٢٠٠٦، و بدأ العمل في جامعة بغداد لكنه سرعان ما صار يواجه مشكلة تفشي الفساد. يقول "اكتشفت أن سجلات التسجيل قد تم تبديلها وتزويرها، فبدأت ادرس المشكلة وكشفت الكثير من التزييف. كانت هناك عصابة في قسم التسجيل تساعد في تزوير وثائق التخرج". بدأ الدكتور العيساوي بنفسه في محاولة فرز الذين تسلموا وثائق مزورة، لكن بعد أسابيع قليلة تلقّى التهديد الأول عبر رسالة نصية تقول "سنفصل رأسك عن جسدك". إلا أن التهديد لم يثنه عن عزمه، و على مدى سنتين اكتشف ما يقارب المئة تأييد مزور استخدمت من قبل موظفين حكوميين وضباط أمنيين. هذا العام قام أحدهم بتعطيل جهاز التوقف في سيارته. يقول الدكتور العيساوي إن شاكر كريم، ضابط الشرطة المتهم بضربه، كان بحاجة إلى تأييد يثبت انه متخرج من الكلية من اجل الحصول على ترقية، كان يريد أن يصبح ضابطا في استخبارات وزارة الداخلية. أثناء عودة الدكتور من العمل إلى البيت أوقفته إحدى دوريات الشرطة وطلبت من الترجل من سيارته. رفض الدكتور ذلك، فظهر الضابط شاكر من خلف السيارة وراح يضرب العيساوي مع عدد آخر من أفراد الشرطة، وبعد إخراجه من سيارته اخذوا يصرخون "انك الإرهابي الذي يقتل ضباط الشرطة". ثم قام الآخرون بتقييد يديه ورجليه و القوة على أرضية السيارة واقتادوه إلى السجن. بعد يومين وبعد أن نشرت الصحف مقالات عن الاعتقال أمر رئيس الوزراء نوري المالكي بإطلاق سراح الدكتور العيساوي من السجن. بعد ذلك قامت الشرطة باعتقال الضابط بسبب الضرب والادعاء الكاذب، ثم أطلق سراحه بعد ذلك بموجب كفالة واستأنف عمله كضابط في الشرطة. يقول الدكتور العيساوي "كنت اعلم باني سأتعرض يوما إلى الاعتداء أو القتل من قبل المزورين، لكني سأستمر في تدقيق كافة سجلات التسجيل، ولا اطلب من الحكومة سوى حمايتي. إني اهتم ببلدي أكثر ممّا اهتم بنفسي، و لا أخاف من القتل لكني أخاف على بلدي، وان التعليم هو مفتاح تقدم البلد".

■ ترجمة المدى

اعلام

◆ السهيل: قادة الكتل يضعون جدول أعمال البرلمان

اتهمت النائبة المستقلة صفية السهيل قادة الكتل السياسية بالتخلي في جدول أعمال مجلس النواب. وأوضحت السهيل لمراسل "المدى" في مجلس النواب، "أن قادة الكتل النيابية يتدخلون في وضع جدول أعمال الجلسة لأغراض سياسية بغض النظر عن أهمية القوانين المدرجة"، مبينة "هذا الأمر حدث بوجه الخصوص في جلسة أمس الأول إذ كان اغلب النواب يفكر بالعطلة متجاهلين أهمية القوانين الموضوعة على جدول الأعمال".

◆ الطيب: مؤشرات لحل الأزمة بين بغداد والإقليم

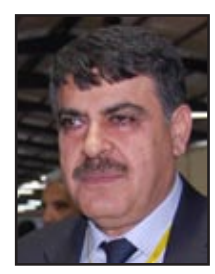

كشف المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب عن وجود اتصالات بين بغداد وإقليم كردستان تمهد للزيارة المرتقبة لقادة الإقليم إلى العاصمة.

وتابع الطيب لمراسل "المدى" في البرلمان، "أن هذه الاتصالات تعطي مؤشرات ايجابية على حل الأزمة بين الطرفين"، متابعا "أن الجميع ملتزم بتطبيق الدستور وتنفيذ الوعود التي تتعلق بالمادة ١٤٠ والانتهاء من قانون النفط والغاز الذي كان نقطة خلاف بين الأطراف".

◆ السليم: التصويت على عفتان ليس نهاية المطاف

أكدت النائبة عن ائتلاف العراقية وصال السليم أن الموافقة على وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان ليست نهاية المطاف لمطالب الائتلاف.

وتابعت السليم لمراسل "المدى"، أن التصويت على مرشح الكهرباء لا يعني الإلغاء باقي استحقاقات العراقية كمجلس السياسات العليا ووزارة الدفاع التي يجب على أن يكون مرشحها من العراقية باعتبار أن الموضوع مرتبط باتفاقيات أربيل الذي تمخضت عنه تشكيل الحكومة وعلى الجميع الالتزام بها.